https://doi.org/10.61353/ma.0230122

التنظيم الدوليّ وأزمة نازحي المناخ في العراق: دراسة في التداعيات السياسية والأمنية

International Organization and the Climate Displacement Crisis in Iraq: A Study of the Political and Security Implications

ا.م.د أحمد خضير عباس
معهد العلمين للدراسات العليا- قسم العلوم السياسية
ahmedabbas1984a@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/١٠/٢٦ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥ /١١/٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/١١/٢٢

ألقت التغييرات المناخية بظلالها على جميع جوانب الحياة، وتحولت إلى قضية عالمية ذات أولوية قصوى، بسبب مخاطرها وتداعياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية والسياسية. ولم يكن بمقدور دولة واحدة مواجهتها ومعالجتها، دون التعاون الدولي سواء أكان ذلك مع دول أخرى، أو مع منظمات دولية تهتم، أو تختص في هذا المجال. ومن هنا يبرز دور منظمة الأمم المتحدة في إيجاد التنظيم الدولي الخاص بمعالجة مشكلة نازحي المناخ في العالم. لم يكن التنظيم الدولي لقضية أزمة نازحي المناخ متكاملاً، بالرغم من تنظيمه للانعكاسات السلبية الضارة الناجمة عن تغيير المناخ، ونظمه ضمنًا في إطار الكوارث البيئية والنزوح البيئي دون التخصيص للنزوح المناخي، الأمر الذي لم يؤدِ إلى إيجاد حلول عادلة ومنصفة في الجوانب الخارجية منها بالنسبة لجميع دول العالم ومنها العراق، لهذه القضية العالمية المعقدة والخطيرة، ذات التداعيات المجتمعية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التغييرات المناخية، نازحي المناخ، التنظيم الدولي، الأمم المتحدة، التعاون الدولي.

Climate change has cast its shadow over all aspects of life and has become a global issue of paramount priority due to its risks and social, economic, security, and political repercussions. No single country has been able to confront or address it without international cooperation, whether with other countries or with international organizations concerned or specialized in this field. Hence, the role of the United Nations in creating an international organization dedicated to addressing the problem of climate displacement worldwide. The international organization addressing the climate displacement crisis has not been comprehensive, despite its consideration of the harmful negative repercussions resulting from climate change. It has been implicitly organized within the framework of environmental disasters and environmental displacement, without specifically addressing climate displacement. This has not led to just and equitable solutions, in its external aspects, for all countries of the world, including Iraq, to this complex and dangerous global issue with its societal, security, political, and economic repercussions.

Keywords: Climate Change, Climate Refugees, International Organization, United Nations, International Cooperation .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

يُعدّ التنظيم الدوليّ لنازحي المناخ إطارًا استرشاديًا شاملاً يوجّه الدول المتأثرة بالتغييرات المناخية نحو وضع الخطط والبرامج الوطنية الكفيلة بمعالجة أزمة النزوح الناتج عن المناخ. ويُعدّ العراق من أكثر الدول هشاشةً أمام التحولات المناخية، إذ تُعد مناطقه الجنوبية من أكثر المناطق تضررًا، مما أدى إلى نزوح أعداد متزايدة من السكان إلى مناطق أخرى داخل البلاد. ومع استمرار هذه الظاهرة، تحول النازحون بسبب المناخ إلى قضية إنسانية، واجتماعية ذات أبعاد سياسية، وأمنية عميقة.

ويُعد التنظيم الدولي لأزمة نازحي المناخ من القضايا العالمية البالغة الخطورة، إذ تمثل هذه الأزمة ظاهرة معقدة تتجاوز قدرة دولة واحدة على مواجهتها من دون تعاون دوليّ، وإقليمي شامل، قائم على مبادئ العدالة والإنصاف في القانون الدولي. وفي هذا السياق، تُعدّ أزمة نازحي المناخ في العراق نموذجًا دراسيًا مهمًا لما لهذه الظاهرة من تداعيات سياسية وأمنية على المجتمع والدولة.

أولاً: أهمية البحث

١. تسليط الضوء على واقع التنظيم الدولي المتعلق بتغيير المناخ وآليات معالجته، استنادًا إلى التعاون الدولي المنصوص عليه في الاتفاقيات والبرامج التنفيذية العالمية.

٢. دراسة واقع النزوح الناجم عن التغيير المناخي في العراق واستشراف آفاقه المستقبلية.

٣. تحليل أبرز الانعكاسات السياسية، والأمنية المترتبة على النزوح المناخي في العراق.

ثانيًا: أهداف البحث

١. تحديد الأسس القانونية والمبادئ العامة الواردة في الوثائق الدولية المنظمة للهجرة، واللجوء، والنزوح، ولفت انتباه صُنّاع القرار في العراق إلى أهميتها، فضلاً عن توعية الرأي العام بضرورة الإسهام في معالجة أزمة نازحي المناخ.

٢. التأكيد على أهمية تبنّي إجراءات فعّالة لمساعدة نازحي المناخ في العراق، والحد من التداعيات السياسية والأمنية لهذه الظاهرة الإنسانية المتفاقمة.

ثالثًا: إشكالية البحث

أثرت التغييرات المناخية في مختلف مجالات الحياة، وأصبحت من أبرز القضايا العالمية ذات الأولوية لما تسببه من آثار اجتماعية، واقتصادية، وأمنية، وسياسية خطيرة. ولا تستطيع أي دولة بمفردها التصدي لهذه الظاهرة دون تعاون دولي واسع، سواء عبر الشراكات الثنائية، أم عن طريق المنظمات الدولية المعنية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة. ويبرز من هذا المنطلق الدور الحيوي للتنظيم الدولي في معالجة مشكلة نازحي المناخ عالميًا. ويُعد العراق من الدول الأكثر تضررًا من هذه الظاهرة، إذ أفرزت موجات النزوح الناتجة عنها آثارًا ديموغرافية واقتصادية وأمنية وسياسية متشابكة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتتمثل إشكالية البحث في قصور التنظيم الدولي في معالجة أزمة نازحي المناخ على المستوى العالمي، وضعف استفادة العراق من تلك الآليات في مواجهة التداعيات السياسية، والأمنية المرتبطة بها.

وعليه، يتمحور السؤال المركزي للبحث حول: ما مدى فعالية آليات التنظيم الدولي في معالجة أزمة نازحي المناخ عالميًا، وما حجم استفادة العراق منها؟

وتنبثق من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١. ما طبيعة التنظيم الدولي لأزمة نازحي المناخ كما وردت في الوثائق الدولية وخطط الأمم المتحدة؟
٢. ما واقع أزمة نازحي المناخ في العراق؟
٣. ما أبرز التداعيات السياسية والأمنية المترتبة على هذه الأزمة في العراق؟

رابعًا: فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك علاقة طردية بين تدهور المناخ وزيادة حدة أزمة نازحي المناخ؛ فكلما ازدادت التغييرات المناخية سوءً، ارتفعت معدلات النزوح وتعقدت سبل معالجته، نظرًا لتشابك الأبعاد الداخلية والخارجية المؤثرة فيه. ومن ثم، يمكن القول إن تكامل آليات التنظيم الدولي، وفاعلية نصوصه القانونية والإجرائية في التعامل مع أزمة نازحي المناخ يسهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة لجميع الدول، ومنها العراق، لهذه القضية المعقدة متعددة الأبعاد.

خامسًا: مناهج البحث

نظرًا لتعدد الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة، تم اعتماد مجموعة من المناهج المتكاملة، تشمل:

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور أزمة نازحي المناخ في العراق عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- المنهج الوصفي والتحليلي: لتحليل مضمون الأزمة وتداعياتها السياسية والأمنية.
- المنهج الاستقرائي: لدراسة واقع التنظيم الدولي واستنباط نتائجه ودلالاته بما يتناسب مع طبيعة الموضوع.

سادسًا: هيكلية البحث

انطلاقًا مما تقدم، قُسِّم البحث إلى مقدمة ومبحثين رئيسين وخاتمة. يتناول المبحث الأول ماهيّة مفهوم نازحي المناخ وأطر تنظيمه الدولي، في حين يناقش المبحث الثاني واقع أزمة نازحي المناخ في العراق وتداعياتها السياسية والأمنية. وتختتم الدراسة بأبرز الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول
ماهيّة مفهوم نازحي المناخ وتنظيمه الدولي

تُعدّ ظاهرة نازحي المناخ من أبرز التحديات المعاصرة التي أفرزتها التغييرات البيئية المتسارعة، إذ باتت تهدد استقرار المجتمعات وتؤثر في الأمن الإنساني، والاقتصادي، والسياسي للدول. وقد فرض هذا الواقع المتغيير ضرورة البحث في الإطار المفاهيمي والقانوني الذي ينظم وضع هؤلاء النازحين، ولا سيما في ظل غياب تعريف موحد دوليًا لهم. ومن هنا تبرز أهمية هذا المبحث في توضيح ماهيّة مفهوم نازحي المناخ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

واستعراض تنظيمه الدولي من ضمن الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة. بغرض الوقوف على مدى تضمين مصطلح "نازحي المناخ" في تلك الوثائق، ولا سيما في: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢، واتفاق باريس لعام ٢٠١٥، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٢/٦٤، وخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي لعام ٢٠٢٢، فضلًا عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيُعنى هذا المبحث بتحليل مضمون هذه الوثائق وبيان أوجه القصور، أو التطور في معالجتها لمفهوم نازحي المناخ والتنظيم الدولي الخاص بهم.

أولاً- تعريف التغيير المناخي والاحتباس الحراري

١- تعريف التغيير المناخي:

عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢، التي دخلت حيّز التنفيذ في ٢١ آذار/مارس عام ١٩٩٤، مصطلح تغيير المناخ بأنه التحوّل الذي يحدث في النظام المناخي نتيجةً مباشرة أو غير مباشرة للأنشطة البشرية، والتي تؤدي إلى تعديل في تركيب الغلاف الجوي العالمي، ويُضاف هذا التغيير إلى التقلبات الطبيعية التي يشهدها المناخ خلال فترات زمنية مماثلة (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، المادة ١/١).

وعرفت اللجنة الدولية للتغييرات المناخية (IPCC) تغيير المناخ بأنه: "تغيير في حالة المناخ التي يمكن تحديدها؛ مثل: التغييرات في المتوسط أو التباين في خصائصه، أو في كليهما التي قد تستمر لمدة ممتدة قد تصل أحيانا لعقود، أو أطول من ذلك. وربما يكون التغيير المناخي بسبب عمليات داخلية طبيعية، أو بسبب قوة خارجية، أو بسبب استمرار التغييرات المنبعثة في تكوين الغلاف الجوي، أو نتيجة الاستخدام الذي يحدث على الأرض" (UNISDR, 2020, p. 3).

ويُعد تغيير المناخ بمثابة "حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. إنها قضية تتطلب حلولاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون" (الأمم المتحدة، العمل المناخي، ٢٠٢٥). ويشير تغيير المناخ أيضاً إلى "التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغييرات في نشاط الشمس، أو الانفجارات البركانية الكبيرة" (الأمم المتحدة، العمل المناخي، ٢٠٢٥).

٢- مستوى الاحتباس الحراري:

قدّم تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) الصادر بتاريخ ٩ آب/أغسطس عام ٢٠٢١ تقديرات جديدة بشأن احتمالية تجاوز مستوى الاحتباس الحراري العالمي (١,٥) درجة مئوية خلال العقود المقبلة. وأشار التقرير إلى أنه ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وجذرية للحد من انبعاثات الغازات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الدفيئة على نحو واسع النطاق وسريع، فإن إبقاء الارتفاع الحراري في حدود (١,٥) درجة مئوية، أو حتى (٢) درجتين مئويتين، سيصبح هدفًا صعب التحقيق. كما أوضح التقرير أن متوسط درجة الحرارة العالمية قد يصل إلى (١,٥) درجة مئوية أو يتجاوزها خلال المدة الممتدة ما بين (٢٠٢١-٢٠٤١). ويستند هذا التقييم إلى مجموعات بيانات رصدية محدّثة، أُجري من خلالها تقييم أكثر دقة لمستويات الاحترار التاريخي، إلى جانب التطور الحاصل في الفهم العلمي لاستجابة النظام المناخي لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية (IPCC, 2021).

ومما تقدم، فإن موقع منظمة الأمم المتحدة يُشير إلى أن "السياسات المعمول بها حاليا تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بمقدار (٢,٨) درجة مئوية بحلول نهاية القرن" (الأمم المتحدة، العمل المناخي، ٢٠٢٥).

ثانياً- مفهوم وسمات نازحي المناخ

١- مفهوم نازحي المناخ:

أكد تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة على أن التشريد الداخلي (أي النزوح) قد "غُيّب إلى حد كبير من جدول الأعمال الدولي خلال العقد الماضي، فبالرغم من الالتزامات -بعدم ترك أي أحد خلف الركب- كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، غالباً ما يكون المشردون داخلياً غير مرئيين ومهمشين على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية"، وأكد التقرير ذاته على وجوب "تجاوز معالجة التشريد الداخلي باعتباره أزمة إنسانية فقط، وإدراك أنه مرتبط مباشرة بالتحديات الأوسع للحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والسلام. وهو أيضا وثيق الصلة بالواقع المترابط الجوانب لتغيير المناخ، والتحضر، والهشاشة" (موغيريني وكابيروكا، ٢٠٢١، ص ii).

ويتبين من هذا التقرير، أن هنالك قصورًا واضحًا في توجيه الاهتمام نحو قضية النزوح الداخلي، والتي تفاقمت لارتباطها بعوامل أخرى تهدد السلم والأمن على جميع مستوياته. كما أنه كان واضحًا في الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين النزوح الداخلي وتغيير المناخ.

وأكد تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨ على أنه: "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات وطنية وعالمية عاجلة، فقد يكون هنالك بحلول عام ٢٠٥٠، أكثر من (١٤٣) مليون نازح داخلي بسبب المناخ في ثلاث مناطق فقط من العالم" هي أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية التي سوف تشهد نزوح أكثر من (١٤٠) مليون شخص داخل حدودها بحلول عام ٢٠٥٠ (Rigaud et al., 2018, pp. 18, 21, 23, 25, 29, 142).

لقد بلغ عدد النازحين في نهاية عام ٢٠٢٣ حوالي (٧٥,٩) مليون شخص، في (١١٦) دولة، نزح (٧,٧) مليون منهم بسبب الكوارث الطبيعية وتغيير المناخ، فيما نزح (٦٨,٣) مليون منهم بسبب الصراعات والعنف (IDMC, 2024, pp. 6-8).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أما بالنسبة إلى تعريف النزوح فقد عُرف بصفة عامة في الوثائق الدولية على أنه: "الخروج القسري لشخص من منزله أو وطنه، في الغالب نتيجة لنزاع مسلح أو لكارثة طبيعية" (الأمم المتحدة وESCWA، ٢٠١٥، ص ١٧٧). وهذا التعريف عام يشمل معظم أنواع النزوح، إلا أنه فيما يتعلق بالنزوح بسبب المناخ فهو يأتي ضمنًا في إطار الكوارث البيئية.

وفي السياق ذاته، عُرف النازحون داخليًا في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، على أنهم: "الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم وأماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة للنزاعات المسلحة، أو حالات العنف المتفشي، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو من فعل البشر، أو سعياً منهم لتجنب آثارها، من دون أن يعبروا الحدود المعترف بها للدولة" (الأمم المتحدة، ١٩٩٨). وفي هذا التعريف أيضا لم يُشر بصورة مباشرة إلى النزوح بسبب المناخ، وإنما يتضمنه مفهوم الكوارث الطبيعية. كما أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي ركزت على حقوق النازحين عموماً ولم تُشر على وجه التخصيص إلى النازحين بسبب المناخ.

ويُعد النزوح بسبب المناخ فئة فرعية من الهجرة البيئية؛ ولكنه حالة فريدة من الهجرة البيئية، إذ يرجع التغيير في البيئة إلى تغيير المناخ. ويمكن أن يرتبط النزوح في هذا السياق بزيادة هشاشة وضع الأشخاص المتضررين، لا سيما إذا كانت قسرية. ومع ذلك، يمكن أن تكون الهجرة أيضا شكلاً من أشكال التكيف مع الضغوطات البيئية، ما يساعد على بناء قدرة الأفراد والمجتمعات المتضررة على الصمود (IOM, 2007, 2012, 2014).

وإن النزوح أو الهجرة الناتجة عن التغيير المناخي هي: "حركة شخص أو مجموعات من الأشخاص الذين، ولأسباب تتعلق بالتغيير المفاجئ أو التدريجي في البيئة بسبب تغيير المناخ مُلزمون بمغادرة مكان إقامتهم المعتاد أو اختيار القيام بذلك، إما بشكل مؤقت، أو دائم، وذلك ضمن دولة، أو عبر حدود دولية" (Sironi et al., 2019, p. 65).

والنازح البيئي هو "شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يضطرون، في الغالب، لأسباب تتعلق بالتغييرات المفاجئة، أو التدريجية في البيئة التي تؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إلى مغادرة أماكن إقامتهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك، إما بشكل مؤقت، أو دائم، والذين ينتقلون داخل، أو خارج بلدهم الأصلي، أو مكان إقامتهم المعتاد" (Sironi et al., 2019, p. 64).

ويعاني الأشخاص النازحون بسبب تغيير المناخ من الظاهرة المعروفة باسم النزوح المناخي، التي تشمل جميع أشكال الحركة البشرية، سواء أكانت داخلية، أم عبر الحدود، وسواء أكانت طوعية، أم قسرية. ويمكن أن تكون الحركة مؤقتة، أو دائمة، ويمكن أن يكون المحفز المرتبط بتغيير المناخ خطراً بيئياً بطيء الظهور أو سريع الظهور (UNESCO, 2020, p. 20).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٢– سمات نازحي المناخ:

تؤدي التأثيرات المتتابعة لتغيير المناخ إلى مفاقمة الصعوبات التي تواجهها المجتمعات اللاجئة والنازحة في جميع أنحاء العالم، إذ قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي: "ينتج عن حالة الطوارئ المناخية اللاجئين والنازحين ثلاثة أشياء. فهي تبعدهم عن ديارهم وتؤدي إلى تفاقم أزمتهم خارج بلدانهم، وتعبث بأوطانهم، وتعيقهم عن العودة إليها". وأضاف: "يسلط هذا الواقع القاسي الضوء على الطريقة التي تؤدي بها حالة الطوارئ المناخية إلى تفاقم مشكلة النزوح والمعاناة الإنسانية". وتدعو المفوضية المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل الاعتراف بعزيمة الأفراد النازحين قسراً وقدرتهم على الصمود، وتحث العالم إلى الاستماع والتعلم والعمل بشكل جماعي من أجل مستقبل لا يتخلف فيه أحد عن الركب في مواجهة التحديات المناخية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٣).

يمكن تحديد أبرز سمات نازحي المناخ على النحو الآتي:

١. هم أفراد أو جماعات يضطرون إلى مغادرة مناطقهم الأصلية نتيجة التغييرات المناخية الحادة، متجهين نحو مناطق أكثر استقرارًا من حيث المناخ والظروف البيئية الملائمة للعيش.

٢. يتّسم النزوح المناخي بطابع قَسري، إذ تفرضه ضغوط الكوارث البيئية والمناخية التي تفوق قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف أو المقاومة.

٣. يسعى نازحو المناخ في الغالب إلى البحث عن سبل معيشة بديلة تضمن لهم استمرار الحياة، وليس بالضرورة سعياً وراء الأمن أو الحماية السياسية كما في حالات اللجوء التقليدي.

٤. لا يُعد نازحو المناخ لاجئين أو مهاجرين بالمعنى القانوني الدقيق، بل هم في الأصل مواطنون نزحوا داخل حدود دولهم، إلا أنه في بعض الحالات قد يعبر بعضهم الحدود الدولية، مما يمنحهم توصيفًا قانونيًا مختلفًا تبعًا للظروف المحيطة بكل حالة.

ثالثاً- مفهوم نازحي المناخ في أهم الوثائق الدولية الخاصة بالمناخ

١– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢:

تسعى هذه الاتفاقية إلى الوصول: "إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغيير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، المادة ٢).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

واعترف أطراف هذه الاتفاقية "بأن الطابع العالمي لتغيير المناخ يتطلب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، ووفقاً لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، الديباجة). ومن الجدير بالذكر أن العراق قد انضم رسمياً إلى الاتفاقية في العام ٢٠٠٩ (United Nations, 1992, p.107).

من خلال استعراض نصوص هذه الاتفاقية، نلاحظ أنها لم تنظم موضوع نازحي المناخ، على الرغم من كونها إطارية يمكنها أن تكون بمثابة دليل استرشادي في صياغة منظومة القوانين الوطنية في مجال المناخ. والأمر نفسه ينسحب على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموقع في ١١ كانون الأول عام ١٩٩٧، والنافذ في ١٦ شباط عام ٢٠٠٥ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

٢– اتفاق باريس لعام ٢٠١٥:

أُبرم اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس في ١٢ كانون الأول عام ٢٠١٥. ويهدف هذا الاتفاق إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين، مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى (١,٥) درجة، من خلال خفض الانبعاثات بنسبة (٤٣٪) بحلول عام ٢٠٣٠ والوصول إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. وقد انضم إلى اتفاق باريس (١٩٣) دولة فضًا عن الاتحاد الأوروبي (الأمم المتحدة، العمل المناخي، ٢٠٢٥). كما يسعى هذا الاتفاق إلى تعزيز وتحسين قدرة البلدان على التكيّف مع الآثار الضارة الناجمة عن تغيير المناخ، وتوطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغيير المناخ في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر (الأمم المتحدة، ٢٠١٥، المادة ٢). عن طريق استعراض نصوص هذا الاتفاق، نلاحظ أنه لم ينظم موضوع نازحي المناخ، على الرغم من كونه قد نظم الانعكاسات السلبية الضارة الناجمة عن تغيير المناخ.

ومن الجدير بالذكر أن العراق قد انضم رسمياً إلى اتفاق باريس للتغيير المناخي للعام ٢٠١٥ عندما وقع المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور محمد علي الحكيم بتاريخ ٨ كانون الأول عام ٢٠١٦، نيابة عن جمهورية العراق على الاتفاق (وزارة الخارجية العراقية، ٢٠١٦).

٣– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٦٤:

أكد هذا القرار في ديباجته على "أن الكوارث الطبيعية سبب من أسباب التشرد الداخلي، وإذ يساورها القلق إزاء عوامل معينة، من قبيل تغيير المناخ، يتوقع أن تؤدي إلى تفاقم أثر الأخطار الطبيعية، وإزاء الأحداث المتصلة بتغيير المناخ التي لا تنشأ فجأة" (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠٠٩).

ويبدو أن هذا القرار قد أشار إلى النزوح بسبب المناخ بصورة غير مباشرة، لأنه اعتبر الكوارث الطبيعية هي السبب الرئيسي للنزوح في هذا المجال.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابعاً- مفهوم نازحي المناخ في خطط الأمم المتحدة

١– خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي (عام ٢٠٢٢):

تهدف خطة العمل إلى تحقيق ثلاثة أهداف شاملة ومتداخلة، وهي (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص ٧):

أ. مساعدة النازحين داخلياً على إيجاد حل دائم لنزوحهم.

ب. تحسين الوقاية من وقوع أزمات نزوح جديدة.

ج. ضمان حصول الذين يواجهون النزوح على الحماية والمساعدة.

أكدت هذه الخطة من بين ما تضمنته، على إيجاد حلول دائمة لمنع النزوح الداخلي بسبب التغيير المناخي وتداعياته، لاسيما وأن هنالك (٢١٦) مليون نسمة يمكن أن يُجبروا على التنقل داخلياً بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب تغيير المناخ ما لم تُتخذ إجراءات فورية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص ٤).

٢– خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

أكد الهدف (١٣) الموسوم (العمل المناخي) على ما يأتي: "يتأثر كل شخص، في كل بلد، في كل قارة بشكل أو بآخر بتغيير المناخ. هناك كارثة مناخية تلوح في الأفق، ..."

وبعد الاطلاع على مضامين هذه الخطة نلاحظ أنها لم تركز على ذاتية مشكلة النازح بسبب المناخ، وإنما كانت صياغاتها عامة حول التغيير المناخي وعلاقته بالنزوح الداخلي، في حين أن مشكلة النازحين بسبب البيئة أو المناخ تُعد من أساسيات التنمية.

ومن كل مما تقدم في هذا المبحث، نجد أن التنظيم الدولي لأزمة نازحي المناخ بما تتضمنه من تفاصيل فرعية، لم يكن كافياً ومتكاملاً بل شابه القصور بسبب تركيزها على النزوح الداخلي بصورة عامة، أو الإشارة إلى النزوح البيئي دون التخصيص للنزوح المناخي، وهذا جعل المعالجات والحلول تكون عامة أيضاً.

المبحث الثاني
واقع أزمة نازحي المناخ في العراق وتداعياتها السياسية والأمنية

يشهد العراق واحدة من أخطر الأزمات البيئية في تاريخه الحديث، نتيجة التأثيرات المتصاعدة للتغيير المناخي وما تفرزه من تحديات مائية وزراعية واقتصادية. فقد أسهمت عوامل الجفاف، والتصحر، وتراجع الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة في تعميق أزمة المعيشة، ودفعت أعداد متزايدة من السكان، ولا سيما الفلاحين وسكان الأهوار، إلى النزوح الداخلي بحثًا عن سبل البقاء. يتناول هذا المبحث واقع أزمة نازحي المناخ في العراق من حيث مظاهرها وأسبابها، مثل انخفاض الإيرادات المائية، وتزايد عدد السكان، وتراجع نصيب الفرد من المياه، واستمرار العجز المائي الحاد. كما يسلط الضوء على التداعيات البيئية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والسياسية والأمنية الناجمة عن هذه الأزمة، خصوصًا في المحافظات الجنوبية التي أصبحت بؤرًا للنزوح المناخي ومصدرًا متناميًا للتوترات المحلية.

أولاً- واقع أزمة نازحي المناخ في العراق

١- نزوح الفلاحين:

تُعدّ أزمة النزوح من أخطر التداعيات المباشرة لشحّ المياه في العراق، إذ يشير الباحث في علم الاجتماع السياسي العراقي خلدون نقرة إلى أن وتيرة الجفاف المتسارعة قد تدفع بملايين الفلاحين إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية الكبرى. وتشير التقديرات الأولية إلى أن نحو خمسة ملايين من سكان الريف قد يضطرون إلى النزوح خلال المدة الممتدة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥. هذه الكتلة السكانية الكبيرة ستواجه صعوبات حادة في الحصول على مقومات الحياة الكريمة، من فرص عمل وخدمات صحية واجتماعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى توسّع العشوائيات وتحولها إلى بيئات هشّة يسهل استغلالها من قبل القوى السياسية المتطرفة. ومن المتوقع، نتيجة لذلك، أن يتجاوز عدد المدن المليونية في العراق عشرة مدن خلال هذا العقد، وهي مدن تفتقر في معظمها إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، وإلى مؤسسات قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين إليها (محمود، ٢٠٢١).

٢- نزوح سكان الأهوار:

تُقدَّر مساحة الأهوار بأكثر من (١٦) ألف كيلومتر مربع، وتمتد عبر الحدود العراقية–الإيرانية، إلا أن الجزء الأكبر منها يقع داخل الأراضي العراقية، إذ تُشكّل الأهوار حواجزًا طبيعية تحيط بعدد من المدن الجنوبية مثل الناصرية، والعمارة، والبصرة. وقد بدأت موجات الهجرة الجماعية من مناطق الأهوار باتجاه المدن منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن هذه الهجرة تصاعدت بشكل ملحوظ خلال الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) بسبب وقوع تلك المناطق على خطوط التماس المباشرة. وتشير بعض التقديرات الحديثة إلى أن المساحات المغمورة بالمياه حالياً لا تتجاوز (٣٠٪) من إجمالي مساحة الأهوار الأصلية. ويؤكد (علي المياحي)، وهو ناشط بيئي من محافظة ذي قار، على أن الجفاف دفع أكثر من مائة ألف من السكان للنزوح عن قراهم في آذار عام ٢٠١٦. وأدى انحسار مستوى المياه إلى اختفاء نحو عشرين قرية ونفوق أكثر من سبعة آلاف حيوان وأعداد كبيرة من الأسماك، وانعدام مياه الشرب النقية (الجبوري، ٢٠١٦).

وأكد مشروع (ظمأ العراق) على أنه في كل فترة جفاف من مراحل الجفاف الخمسة نخسر عدداً من المواطنين الأصليين من سكان الأهوار، وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط فإن منطقة الأهوار كان يسكنها أكثر من مليون نسمة، وبعد عودة الأهوار أصبح سكانها (٣٠) ألف نسمة، وفي الوقت الحاضر فإن داخل عمق الأهوار لا يتجاوز العدد (٥) آلاف نسمة (بحر العلوم، ٢٠٢٢، ص ٦١).

٣- أعداد النازحين بسبب تغيير المناخ:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

نتيجةً للتغييرات المناخية وأزمة الجفاف وندرة المياه وارتفاع نسب الملوحة في مناطق وسط وجنوب العراق، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) منذ حزيران/يونيو عام ٢٠١٨ أداة مصفوفة تتبع النزوح – أداة تتبع الطوارئ، بهدف رصد حالات النزوح الناتجة عن العوامل المناخية والبيئية.

وقد عملت المنظمة على جمع البيانات بصورة دورية وشهرية حول أعداد ومواقع الأسر والأفراد المتأثرين بالنزوح البيئي والمناخي، في المناطق التي صُنِّفت بأنها الأكثر تضرراً من الجفاف وندرة الموارد المائية. واضطر العديد من السكان إلى مغادرة منازلهم أو النزوح القسري نتيجة تفاقم تلك الظروف أو لتجنّب آثارها المباشرة. وشملت عمليات الرصد اثنتي عشرة محافظة في وسط وجنوب العراق، هي: (القادسية، النجف، واسط، كربلاء، ميسان، المثنى، ذي قار، البصرة، ديالى، بابل، صلاح الدين، وبغداد) (IOM, 2023, pp. 1–2). في الفترة من ١–١٥ أيلول عام ٢٠٢٣، كان عدد العوائل النازحة بسبب المناخ في محافظات وسط وجنوب العراق حوالي (٢١,٧٩٨) عائلة، بواقع (١٣٠,٧٨٨) فرد، نزح منهم (٩,٩٣٤) عائلة بنسبة ٤٦٪ داخل مناطق المحافظة التي ينتمون إليها، فيما نزحت العائلات إلى (٤٧١) موقعاً بنسبة (٧٤٪) هي مواقع حضرية. ومن الجدير بالذكر، نزحت ما يقرب من نصف العائلات (٤٧٪) من ذي قار (١٠,٢٦٩ أسرة)، تليها ميسان (٢٢٪) (٤,٨٥٢)، والمثنى (٨٪، ١,٦٨٩) والقادسية (٨٪، ١٦٥٠). وعلى مستوى القضاء، يوجد في الناصرية في محافظة ذي قار أكبر عدد من الأسر النازحة بسبب شح المياه (٣,٨٨٠) وتشمل المناطق الأخرى التي شهدت نزوحاً كبيراً بسبب المناخ قلعة صالح في محافظة ميسان (٢,٥٣٧ أسرة) والشطرة (٢,٣٨٤) والرفاعي (٢,٠٦٥) وكلاهما في محافظة ذي قار (IOM, 2023, pp. 1–2). وفي الفترة من ١–١٥ كانون الأول عام ٢٠٢٣، كان عدد العوائل النازحة بسبب المناخ في محافظات وسط، وجنوب العراق حوالي (٢٢,٥٨٣) عائلة، بواقع (١٣٥,٤٩٨) فرد، نزح منهم بنسبة (٤٦٪) داخل مناطق المحافظة التي ينتمون إليها، فيما نزح منهم بنسبة (٥٤٪) إلى أماكن حضرية، وبلغ عدد النازحين منهم إلى مخيمات (حوالي ٩٢٢) نازح (IOM, 2023, pp. 1–2).

ومن الجدير بالذكر أن عدد العوائل النازحة في محافظة ذي قار بلغ (١٠,٢٩٦) عائلة بنسبة ٣٥٪ من إجمالي العوائل النازحة، وكانت مدينة الناصرية تمثل أكبر عدد من العوائل نازحي المناخ إذ بلغت (٣,٨٨٠) عائلة (IOM, 2023, p. 2). وإن عدد العوائل النازحة في محافظة ميسان بلغ (٥,١٨٢) عائلة بنسبة ٢١٪ من إجمالي العوائل النازحة، كانت مدينة قلعة صالح تمثل أكبر عدد من العوائل نازحي المناخ إذ بلغت (٢,٥٦٦) عائلة. والشطرة (٢,٤١١) عائلة، والرفاعي (٢,٠٦٥) عائلة (IOM, 2023, p. 2).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ويلاحظ تصاعد عدد العوائل النازحة بسبب المناخ في محافظات وسط وجنوب العراق من (٢١,٧٩٨) عائلة، بواقع (١٣٠,٧٨٨) فرد، في أيلول عام ٢٠٢٣، إلى (٢٢,٥٨٣) عائلة، بواقع (١٣٥,٤٩٨) فرد، في كانون الأول من عام ٢٠٢٣.

ثانياً- عوامل استمرار أزمة نازحي المناخ في العراق

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يُعد العراق خامس أكثر دول العالم تأثراً بتغيير المناخ. ومع تسارع آثار تغيير المناخ، أدت موجات الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف الترابية وندرة المياه إلى تفاقم التنافس على الموارد وفقدان خيارات كسب العيش في جميع أنحاء العراق، وأسهمت في النزوح القسري والهجرة (UN, DPPA, 2023, p. 4).

١- استمرار انخفاض الإيرادات المائية:

تتكون الموارد المائية العراقية بنسبة ٩٣-٩٨٪ من مياه الأنهار، ونسبة ٢-٧٪ من المياه الجوفية (Alwash et al., 2018, p. 8). إن مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات قد انخفض في السنة المائية ٢٠١٩-٢٠٢٠ عن السنة المائية السابقة ٢٠١٨-٢٠١٩ من ٩٣,٥١ مليار م^3 إلى ٤٩,٦٧ مليار م^3، أي بنسبة ٤٦,٩٪. وقد استمرت الواردات المائية في الانخفاض في السنة المائية ٢٠٢٠-٢٠٢١ عن السنة المائية السابقة ٢٠١٩-٢٠٢٠ من ٤٩,٦٧ مليار م^3 إلى ٣١,٢٤ مليار م^3، أي بنسبة ٣٧,١٪، وهذا مؤشر سلبي واضح وخطير على الأمن المائي العراقي ومن ثم الأمن المناخي بصورة خاصة والتنمية المستدامة بصورة عامة (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ٨).

وتراجعت مناسيب الخزن المتحققة في السدود والبحيرات في العراق، إذ كانت حوالي ٥٠,٤٧ مليار م^3 سنة ٢٠١٩، وحوالي ٤٤,٦٠ مليار م^3 سنة ٢٠٢٠، وحوالي ٢٦,٧٩ مليار م^3 سنة ٢٠٢١. وهذا مؤشر خطير جداً ينعكس سلبياً في مختلف جوانب التنمية المستدامة في العراق (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ٤؛ الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ٢١).

٢- استمرار تزايد عدد السكان وانخفاض نصيب الفرد من الإيرادات المائية:

بلغ عدد سكان العراق (٤٠) مليوناً في عام ٢٠٢٠ (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ٢). وقُدِّر عام ٢٠٢٤ بحوالي (٤٤,٤١٤,٨٠٠) نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٤). وبلغ عام ٢٠٢٥ (٤٧,٣١٥,٨٥٣) مليون نسمة (Population Today, 2025). ويُلاحظ أن هنالك تزايد مستمر في عدد السكان، مع معاناته من انخفاض مستمر في مجموع الواردات المائية الواصلة إليه، الأمر الذي انعكس سلبياً على نصيب الفرد من الواردات المائية (شيخ أحمد والسرسي، ٢٠١٥، ص ٣)، إذ استمر بالانخفاض أيضاً، فلو قارنّا بين السنوات المائية (٢٠١٩-٢٠٢٠) التي بلغ فيها (١,٢٣٧,٠٩) م^3/ سنة،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إلى السنوات المائية (٢٠٢٠-٢٠٢١) التي بلغ فيها (٧٥٨,٤٢) م^3/ سنة، نجد إن نسبة الانخفاض بلغت (٣٨,٧٪) وهي نسبة كبيرة جداً خلال سنة مائية واحدة (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ١٦).

٣- استمرار وجود عجز مائي كبير ومستمر:

إن الإيرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات أقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة بينما الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (٦٠) مليار م^3 عدا الاحتياجات لأغراض إدامة الأهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (١٦) مليار م^3. أما الاحتياجات المائية المستقبلية فتبلغ (٧٧,٥) مليار م^3 حسب بعض التوقعات (رشيد، ٢٠١٧، ص ٣٦، ٧٧).

ووفقاً للأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن يواجه العالم عجزاً مائياً بنسبة (٤٠٪) بحلول عام ٢٠٣٠، وبالنسبة إلى العراق فالطلب على المياه آخذ في الازدياد، ما سيؤدي ذلك إلى عجز مائي يقدر بنسبة ٣٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (Alwash et al., 2018, p. 13). وقد يواجه العراق نقصاً في المياه يصل إلى (١٠,٨) مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥، وهو ما يتوافق مع انخفاض بنسبة تزيد عن (٣٠٪) في السحب السنوي الحالي للمياه في العراق (UN, DPPA, 2023, p. 6).

٤- الاحتباس الحراري في العراق:

ترتفع درجات الحرارة في العراق بما يصل إلى سبع مرات أسرع من المتوسط العالمي. وبالمقارنة مع مستويات ما قبل الصناعة، من المرجح جدًا أن ترتفع درجات الحرارة في العراق بما يتراوح بين ١,٦ و٢,٤ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠، وما بين ١,٩ و٣,٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠، كما تضع درجات الحرارة المرتفعة القياسية ضغطًا على البنية التحتية المجهدة بالفعل في البلاد، بما في ذلك شبكة الكهرباء وكذلك أنظمة الري والمياه (UN, DPPA, 2023, p. 7).

ويُعد العراق خامس أكثر دول العالم عرضة للتغيير المناخي والتدهور البيئي ولتناقص توافر الماء والغذاء وارتفاع درجات الحرارة القصوى. ومن المرجح أن تكون الأسر النازحة من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر التغييرات المناخية والبيئية التي يمكن أن تؤثر على سبل العيش، والأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي (IOM, n.d., p. 2).

ولعل من اهم تداعيات ارتفاع درجات الحرارة في العراق، ما يأتي:

أ- التبخر: تعاني الموارد المائية العراقية السطحية من التبخر لاسيما في السدود والخزانات (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ٨)، إذ كان مجموع التبخر السنوي للسنة المائية (٢٠١٨-٢٠١٩) حوالي ٥٠٦٥ مليون م^3، وللسنة المائية (٢٠١٩-٢٠٢٠) حوالي ٥٢٨٧ مليون م^3، والسنة المائية (٢٠٢٠-٢٠٢١) حوالي ٤٦٧٠ مليون م^3. وإن أعلى كمية للتبخر كانت في بحيرة الثرثار حوالي (٢١٧٨) مليون م^3، والحبانية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

حوالي (٨١٥) مليون م^3 من المياه المتبخرة (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ٣؛ الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١، ص ٢٠؛ الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ٢٠).

ب- الجفاف: أدى التغيير المناخي والاحتباس الحراري إلى ظاهرة الجفاف التي نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الأمطار والثلوج وتدني واضح في الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات.

إنَّ تحدي الجفاف، وتدهور الأراضي الزراعية، والتصحر، والعواصف الغبارية التي تؤدي إلى تقلص الرقعة الزراعية، مع زيادة مستمرة في عدد السكان هي واحدة من أهم التحديات الجدّية التي تواجه البيئة العراقية، إذ تؤثر التغييرات المناخية بصورة سلبية وخطيرة جداً على العراق الذي يُصنف بأنه واحد من خمس دول الأكثر هشاشة فيها (بحر العلوم، ٢٠٢٢، ص ٣٤).

وكنموذج على البحيرات التي عانت من ظاهرة الجفاف هي بحيرة الرزازة التي تقع في محافظة كربلاء، مساحتها الكلية (١٨١٠) كم^2، والسعة الكلية للخزن (٢٦) مليار م^3، وأقصى منسوب للخزن (٤٠) م فوق مستوى سطح البحر (وزارة الموارد المائية، ٢٠١١). ولقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية بتاريخ (٢٤ نيسان ٢٠٢٢)، إن "بحيرة الرزازة بدأت تعاني من الجفاف وتملح مياهها..."، بسبب مواسم الجفاف المتتالية في البلاد، وقلة الحصص المائية الواردة من دول الجوار وقطعها للأنهر المشتركة مع العراق. وبين أن "تغذيتها بالمياه سابقاً، كانت لا تتم إلا في حالة فيضان نهر الفرات، أو في حال ارتفاع مناسيب بحيرة الحبانية بشكل كبير خلال موسم الوفرة المائية"، وحول المشكلات التي تعانيها البحيرة، بيّن أن "أهمها هو شح الحصص المائية المجهزة لها، والتغييرات المناخية من احتباس الأمطار، وتعرضها للتلوث بسبب تحويل مياه الصرف الصحي إليها، فضلًا عن التوسع الكبير بحفر الآبار الارتوازية العشوائية بالمناطق المحيطة بها ووصل عددها إلى ١٠٠٠، علاوة على التوسع بزراعة الأراضي باستخدام نظم الريّ القديمة، ما أدى إلى انحسار المياه الواصلة لها" (وكالة ناس الإخبارية، ٢٠٢٢).

فضلًا عما تقدم، فإن الأهوار قد عانت من الجفاف أيضاً، إذ أن الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي الرطبة (SWLRI) قد أشارت إلى حاجة الأهوار إلى أكثر من (٥) مليار م^3 من الماء بالسنة لإغراق ٢٠٠٠ كم^2 في حالة السنة الرطبة المعتدلة، لكن في حالات الجفاف الشديد ستكون حصة الأهوار هي ١٠٪ وسيكون مقدارها السنوي ٥١٠ مليون م^3، علماً أنَّ الأهوار عندما دخلت على لائحة التراث العالمي في المؤتمر الأربعين لليونسكو في إسطنبول، اعتمدت على أربع توصيات لقبول الأهوار، وكانت التوصية الأولى توفير الحد الأدنى من المياه لإدارة النظام الإيكولوجي (بحر العلوم، ٢٠٢٢، ص ١٧-١٨).

ج- التصحر: يوجد العديد من الأراضي الزراعية المتدهورة بسبب ظاهرة التصحر التي تؤدي إلى فقدان التربة السطحية الخصبة بسبب زحف الرمال والكثبان الرملية حيث بلغت مساحة الأراضي المتصحرة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(٢٧,٢٢٠,٣٦١) دونم، أما الأراضي المهددة بالتصحر فقد بلغت (٩٤,٢٩٤,٤٠٠) دونم، ولم تتمكن دائرة الغابات ومكافحة التصحر التابعة إلى وزارة الزراعة من القيام بمهامها بالشكل المطلوب حيث تم معالجة حوالي (٨٠٠) ألف دونم من الأراضي المتصحرة فقط بسبب قلة التخصيصات المالية (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٢٢، ص ١٥-١٦).

إن ديالى من أبرز المحافظات العراقية المهددة بأن يجتاحها التصحر خلال أقل من ١٠ سنوات، ما دفع الغالبية العُظمى من سُكانها، الذين يقاربون مليوني نسمة نحو الهجرة إلى مناطق أخرى في العراق، بكل ما يعني ذلك من ضغوط على السكن والخدمات. ويؤكد الخبير المائي العراقي، (قاصد الجمولي)، "ان العراق يشترك بحوالي ٥٠ نهراً مع تركيا وإيران، أغلبيتها مع إيران، لكن الأنهار القادمة من تركيا تضخ كميات تفوق مجموع الأربعون نهراً مشتركاً بين العراق وإيران. واستخدمت الدولتان خلال السنوات العشرة الماضية سياسات استراتيجية لتخزين مياه السواقي المنهمرة من جبالها، وإعادة توزيعها في الداخل، على حساب جريانها التقليدي نحو الأراضي العراقية السهلية. وهذا يتضمن مخاطر جسيمة على العراق، فأراضيه الزراعية وعلى امتداد نهري دجلة والفرات ستصبح مهددة بالتصحر" (محمود، ٢٠٢١).

يعاني العراق أيضًا من معدلات متزايدة من التصحر إذ أن ما يقرب من ٥٠٪ من أراضي العراق صحراء بالفعل، فإن ١٠٠ كيلومتر مربع إضافية من الأراضي الخصبة لا تزال تُفقد كل عام بسبب التصحر، مما يهدد سبل عيش المجتمعات الريفية، مثل الرعاة الرحل في محافظة المثنى (UN, DPPA, 2023, p. 7).

د- التلوث البيئي: يحتل العراق المرتبة العاشرة لأكثر ١٠ دول تلوثاً في العالم. فقد أظهر فحص الجسيمات الصغيرة الضارة المحمولة في الجو والمعروفة باسم الجسيمات المعلقة ٢,٥ (PM2.5) بأنها تصل إلى ٧٦ ميكروغرام لكل متر مكعب في البلاد في عام ٢٠٢٠. وهذا رقم خطير في وقت توصي فيه منظمة الصحة العالمية بألاّ يتجاوز متوسط تركيزات (PM2.5) الـ ٥ ميكروغرام لكل متر مكعب، بينما تؤكد وكالة حماية البيئة الأمريكية إن المستويات الأعلى من ٣٥,٥ ميكروغرام لكل متر مكعب يمكن أن تتسبب بمشاكل صحية خطيرة (الدباغ، ٢٠٢٢، ص ١٠).

وفي ورشة (ظمأ العراق) قدرت كميات مياه الصرف بحوالي مليون م^3 يومياً من المياه غير المعالجة أو المعالجة جزئياً تصب في الأنهار، وخصوصاً نهري دجلة والفرات، وهناك بعض الدراسات التي أجريت على عينات من نهري دجلة والفرات تكشف عن تأثير مياه الصرف الصحي على نوعية المياه. وأوضحت الإحصائيات أن ٣٥٪ من العراقيين أصبحوا يعانون من النقص في الأمن الغذائي، وأكثر من ٧ ملايين عراقي يواجهون معاناة للحصول على مياه شرب صالحة، والعراق هو خامس بلد في العالم يعاني هشاشة نتيجة التغييرات المناخية، وأنَّ أغلب المصادر المائية السطحية ملوثة (بحر العلوم، ٢٠٢٢، ص ٧٠).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثالثاً- التداعيات السياسية لأزمة نازحي المناخ في العراق

يواجه العراق أزمات متداخلة ومتعددة، كتحديات الحوكمة المستمرة، والضغوط الديموغرافية، والتدهور البيئي. ويمكن أن يؤدي تفاقم تأثير تغيير المناخ بسرعة إلى تفاقم التوترات الداخلية، والإسهام في عدم الاستقرار داخل البلاد وخارجها. وتتحمل الفئات الأكثر ضعفا في العراق ومنهم النازحون داخليا العبء الأكبر من تداعيات الأزمة (UN, DPPA, 2023, p. 2).

١- السلم المجتمعي:

إن النزاعات الداخلية حول المياه تعكر صفو السلم الأهلي، إذ أن الخلافات المائية في داخل العراق تتمحور حول الاستخدامات المختلفة للمياه وتلوثها وتوزيعها بين المحافظات، حيث تتمتع المحافظات الأقرب إلى المنبع على طول الأنهار الرئيسية بموقع متميز مقارنة بالمحافظات الواقعة في اتجاه المصب. وتتأثر التوترات المحلية المتعلقة بالمياه بالديناميكيات القبلية. وفقاً لمشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة (ACLED)، تضاعفت حوادث العنف القبلي في العراق بأكثر من الضعف في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. ومع انخفاض توافر المياه والأراضي الخصبة بسبب تغيير المناخ، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية المتناقصة وملكيتها. ومع محدودية الموارد، قد تضطر السلطات إلى اتخاذ قرارات سياسية صعبة بشأن تحديد أولويات التدابير التي يجب تنفيذها، مع وجود مقايضات بين الفوائد التي تعود على المجتمعات المختلفة (UN, DPPA, 2023, p. 8).

٢- تهديد الاستقرار الداخلي بسبب تحديات المياه:

إن الاستقرار السياسي يواجه تحديات بسبب عدد من العوامل، منها ما يخص الإجهاد المائي والتحديات الأخرى المتعلقة بالمياه، إذ تندلع الاضطرابات والاحتجاجات المدنية من أجل تأمين الوصول الكافي للمياه، وحماية السكان من الآثار السلبية للجفاف، أو عندما تتعارض الإصلاحات في قطاعي الزراعة والمياه مع احتياجات المزارعين والمجتمعات الريفية (مولر وآخرون، ٢٠٢٢، ص ٢٠-٢١).

لا تزال الحوكمة صعبة إذ ترك السياق السياسي والأمني بصماته على الخدمات العامة الأساسية، مثل المياه والكهرباء. وعلى الرغم من بعض التطورات، بما في ذلك زيادة كفاءة استخدام المياه منذ عام ٢٠٠٨، فقد دمرت عقود من الحرب المنشآت والبنى التحتية الحيوية، مثل أنظمة معالجة وتوزيع مياه الشرب ومرافق الري. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوات في إطار النظم المؤسسية والتشريعية في العراق للحد من مخاطر الكوارث. إن الآثار المباشرة، وغير المباشرة لتغيير المناخ مثل المخاطر الطبيعية الكبرى، أو الارتفاع الناجم عن المناخ في أسعار المواد الغذائية، على التوالي، تهدد بتعطيل الخدمات الحكومية المجهدة بالفعل وتفاقم انعدام الثقة في المؤسسات العامة، مما قد يؤدي بدوره إلى إثارة الاضطرابات الاجتماعية ويؤدي إلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

العنف. وتُعد الاحتجاجات التي اندلعت عام ٢٠١٨ بسبب نقص المياه في البصرة أمثلة على التفاعل الخطير بين آثار تغيير المناخ وتحديات الحوكمة (UN, DPPA, 2023, p. 9).

٣- تدهور الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة والإضرار بالأمن الوطني:

تدهورت الكثير من الأراضي الزراعية بسبب ظاهرة التصحر عندما بلغت مساحة الأراضي المتصحرة (٢٧,٢٢٠,٣٦١) دونم. أما الأراضي المهددة بالتصحر فقد بلغت (٩٤,٢٩٤,٤٠٠) دونم، وقد تم معالجة (٨٠٠) ألف دونم من الأراضي المتصحرة فقط بسبب قلة التخصيصات المالية (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٢٢، ص ٢٢).

رابعاً- التداعيات الأمنية لأزمة نازحي المناخ في العراق

١- المخاطر الأمنية الرئيسية التي تتعلق بالمناخ في العراق

هنالك أربعة مخاطر رئيسية تتعلق بالسلام والأمن في العراق تتعلق بالمناخ، وهي (UN, DPPA, 2023, pp. 2-3, 12-14):

أ. يُسهم تغيير المناخ في زيادة احتمالية وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، وتقليص خيارات سبل العيش، وفي غياب الخدمات العامة والفرص الاقتصادية الكافية في المناطق الحضرية، يُمكن أن يُعزز التنقل الناجم عن تغيير المناخ التوترات بين الجماعات.

ب. يُمكن أن يُسهم فقدان خيارات سبل العيش وتقلص قاعدة الموارد الطبيعية في الاضطرابات الاجتماعية، ويُهيئ بيئةً مُواتيةً لأنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية. وقد أثبتت هذه الجماعات براعتها في استغلال مثل هذه الظروف لتحقيق مكاسبها، بما في ذلك السيطرة على الموارد الشحيحة مثل البنية التحتية للمياه لتوسيع نفوذها.

ج. يُمكن أن يُفاقم تناقص توافر المياه التوترات بشأن موارد المياه المشتركة داخل العراق.

د. من المرجح أن يكون للعمل المناخي – على المستويين الوطني والعالمي – آثار كبيرة على العراق. فالتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة قد يؤدي إلى خسارة في الإيرادات، في حين أن الضغوط الرامية إلى سن سياسات للتخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معه على المستوى المحلي قد تُفاقم اختلالات القوة وعدم المساواة.

٢- التداعيات الديمغرافية الناجمة عن النازحين بسبب تغيير المناخ:

يؤدي النقص الحاد في المياه ومشاكل جودة المياه التي تفاقمت بسبب تغيير المناخ إلى زيادة الصعوبة في الحفاظ على الزراعة وسبل العيش التي تعتمد على النظم البيئية. ويمكن للفشل في التخفيف من مخاطر المياه المرتبطة بالمناخ أن يساهم في الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة في المجتمعات الزراعية الريفية، ويؤدي في النهاية إلى النزوح والهجرة الداخلية على نطاق أوسع. وإن تأثيرات تغيير المناخ تختلف من منطقة إلى أخرى.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في حين أن التغييرات الديموغرافية في المناطق الريفية، مثل الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب التخلي عن سبل العيش الريفية، يمكن أن تضع ضغوطاً إضافية على أنظمة المياه الحضرية (مولر وآخرون، ٢٠٢٢، ص ٣-٤).

٣- التداعيات الاجتماعية الناجمة عن النازحين بسبب تغيير المناخ:

إن ندرة المياه في محافظة ديالى تعود فضلاً عن المؤثرات الطبيعية كقلة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، إلى التجاوزات الإيرانية بتغيير طبيعة الأنهار المشتركة وتحويل مجاريها إلى داخل إيران، أو إقامة السدود المائية عليها قد أثرَّ سلبياً على الواردات المائية الواصلة إلى الأراضي العراقية. وإن شحة المياه قد أدت إلى نزوح العديد من السكان من قرى ونواحي مندلي وقزانية وبلدروز وكنعان بعدما طال الجفاف حياتهم المعيشية والاقتصادية (عبد الله، ٢٠١٢، ص ٢٠٤).

الخاتمة

مما تقدم في هذا البحث، يتضح أن العراق يواجه أزمة نزوح بيئي متصاعدة ناجمة عن التغييرات المناخية التي أثّرت في بنيته الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، إذ أصبح المناخ عاملاً ضاغطاً يسهم في زعزعة الاستقرار الداخلي نتيجة ندرة الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة، وتدهور الأراضي الزراعية. وتُعد أزمة النازحين بسبب المناخ من أبرز التحديات المعاصرة التي تتجاوز حدود الطبيعة لتصبح قضية أمنية، وسياسية، وإنسانية تتطلب معالجة شاملة. كما أن استمرار هذه الأزمة مرتبط بعوامل داخلية تتعلق بسوء الإدارة والحوكمة البيئية، وعوامل خارجية تتعلق بسياسات دول الجوار المائية، الأمر الذي جعل النزوح المناخي في العراق ظاهرة مركبة تحتاج إلى تنظيم دولي فاعل وتعاون إقليمي منسق. ومن هنا تتجلى أهمية وضع إطار قانوني دولي خاص بأزمة النازحين بسبب المناخ لضمان معالجتها بشكل منصف وشامل يراعي خصوصيات كل دولة.

أولاً- الاستنتاجات

١. إن تغيير المناخ في العراق جعل مشكلة نازحي المناخ تتفاقم بشكل يصعب السيطرة عليه، نتيجة ارتباطها بسياسات داخلية وخارجية معقدة، فضلاً عن قصور الاهتمام الرسمي بملف النزوح الداخلي الذي بات يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن المجتمعي.

٢. لم يكن التنظيم الدولي لأزمة نازحي المناخ مكتملاً، أو واضح المعالم، إذ تناولها في إطار الكوارث البيئية العامة دون تخصيص قانوني للنزوح المناخي، مما حال دون إيجاد حلول عادلة ومنصفة لجميع الدول المتضررة، ومنها العراق.

٣. تُعد المنطقة الجنوبية من العراق الأكثر تضرراً من آثار التغيير المناخي، حيث أدت الشحة المائية وتملح الأراضي إلى انهيار الأنشطة الزراعية وارتفاع معدلات البطالة والنزوح، مما أفرز تداعيات سياسية وأمنية خطيرة تهدد الاستقرار المحلي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٤. يُعد العراق من أكثر الدول هشاشة مناخياً، وتشير التوقعات إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين خلال السنوات المقبلة، وهو معدل يتجاوز المتوسط العالمي (١,٥ درجة مئوية)، مما ينذر بتفاقم الأزمات البيئية والاجتماعية.

٥. إن أزمة نازحي المناخ في العراق لم تعد مجرد ظاهرة بيئية عابرة، بل تحولت إلى قضية وجودية تمس الأمن الوطني في أبعاده كافة. لذا فإن مواجهة هذه الأزمة تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تتكامل فيها الجهود الوطنية والدولية، وتستند إلى أسس العدالة المناخية والتعاون الدولي المستدام، لضمان مستقبل آمن ومستقر للأجيال القادمة.

ثانياً– المقترحات

١. إبرام اتفاقيات مائية ومناخية ملزمة مع دول الجوار المتشاطئة، بما يضمن حقوق العراق التاريخية في المياه، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، لتحقيق مبدأ المنفعة المشتركة وحماية الأمن الإقليمي.

٢. تنفيذ مشاريع استراتيجية لتحلية المياه في المحافظات الجنوبية ومنطقة الفرات الأوسط، لمعالجة أزمة الشحة المائية وضمان العدالة في توزيع الموارد المائية دون تمييز.

٣. إنشاء "المجلس الوطني للمناخ والنزوح" ليكون جهة مركزية تُعنى بوضع وتنفيذ سياسات مناخية متكاملة، تجمع بين وزارات البيئة والموارد المائية والهجرة والداخلية، لضمان التنسيق الوطني الشامل في مواجهة النزوح المناخي وإدارة الأزمات البيئية.

٤. الانضمام إلى التحالفات والمبادرات الدولية المعنية بالعدالة المناخية مثل مبادرة الخسائر والأضرار (Loss and Damage Fund) لتعزيز موقف العراق التفاوضي والحصول على الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي.

٥. تطوير نظام إنذار مبكر ومراكز رصد مناخي محلية قادرة على التنبؤ بالكوارث المناخية والتقليل من آثارها قبل وقوعها، مما يسهم في الحد من النزوح القسري ويحافظ على الأمن المجتمعي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. بحر العلوم، إبراهيم. (إعداد وتقديم). (٢٠٢٢). مشروع (ظمأ العراق) شحة وإدارة المياه الداخلية في العراق الأسباب– التحديات– الحلول (الورشة الأولى). ملتقى بحر العلوم للحوار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد العلمين للدراسات العليا.

٢. الجبوري، مروان. (٢٠١٦، أبريل ٢٥). أهوار العراق تنحسر جراء الجفاف وأهلها يهجرونها. الجزيرة نت.
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/4/25/%D8%A3%

٣. جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة. (٢٠٢٢). الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠٢١). مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.

٤. جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية. (٢٠٢٢، يونيو ١٢). نتائج أعمال رقابة الأداء التخصصي على أنشطة وزارتي الزراعة والموارد المائية في تطوير قطاعي الزراعة والري باستخدام التكنلوجيا الحديثة للسنوات (٢٠١٥–٢٠٢٠). قسم تقويم الأداء المتخصص.

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (٢٠٢١). المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠–٢٠٢١.

٦. الدباغ، دعاء فلاح. (٢٠٢٢). التلوث البيئي (الهواء والماء والتربة والتلوث الإشعاعي) في العراق سنة ٢٠٢٢. دائرة البحوث والدراسات النيابية – قسم البحوث، مجلس النواب.

٧. رشيد، عبد اللطيف جمال. (٢٠١٧). الموارد المائية في العراق (الطبعة الأولى). مطابع بيره ميرد.

٨. عبد الله، عبد الأمير أحمد. (٢٠١٢). الموارد المائية في محافظة ديالى وأثرها في تغيير الخارطة الزراعية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩.

٩. الأمم المتحدة. (٢٠٠٥). بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. مطابع الأمم المتحدة. الوثيقة (GE.05-61644 070605).

١٠. الأمم المتحدة. (٢٠٠٩، ديسمبر ١٨). توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا (قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٤). الوثيقة: (٠٩–٤٧١٥٣).

١١. الأمم المتحدة. (٢٠١٢). اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. الوثيقة (GE.14-20473 181114).

١٢. الأمم المتحدة. (٢٠١٥). اتفاق باريس. مطابع الأمم المتحدة.

١٣. الأمم المتحدة. (٢٠٢٢، يونيو). خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي.

١٤. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الهجرة الدولية. (٢٠١٥). تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥– الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

١٥. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان. (١٩٩٨). تقرير الممثل العام الأمين، السيد فرانسيس م. دينغ (الدورة ٥٤، الوثيقة E/CN.4/1998/53/Add.2، GE.02-15269 270902).

١٦. موغيريني، فيديريكا، كابيروكا، دونالد، وماكديفت، ديفيد. (تحرير). (٢٠٢١، سبتمبر). تسليط الضوء على التشريد الداخلي رؤية للمستقبل (تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة).

١٧. محمود، رستم. (٢٠٢١، مايو–يونيو ٢٧). مياه العراق.. تناقص رهيب ينذر بكارثة تصل المدن. سكاي نيوز عربية.
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1440352-%D9%85%D9%8A%D8%A7%

١٨. مولر، أندريه، ديتجيس، أدريان، بول، بنجامين، رويتر، ميشيل هيلين، روشوفسكي، لوكا، فولكولز، جان، ويرتز، إيكارت. (٢٠٢٢، يناير). المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة التحديات التي تواجه التكيف مع تغيير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود (حمزة شريف، مترجم). Cascades.

١٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٣، ديسمبر ٤). المفوضية تدعو إلى التحرك العاجل لوقف تأثيرات تغيير المناخ على أزمة النزوح.
https://www.unhcr.org/ar/news/press-releases/unhcr-calls-urgent-global-action-cop28-highlighting-climate-change-s-impact

٢٠. الموارد المائية تدق ناقوس الخطر: بحيرة الرزازة في طريقها نحو الجفاف. (٢٠٢٢، أبريل ٢٤). وكالة ناس الإخبارية. https://www.nasnews.com/view.php?cat=84470

٢١. وزارة الخارجية العراقية. (٢٠١٦، ديسمبر ٨). العراق يوقع اتفاقية باريس لتغيير المناخ.
https://mofa.gov.iq/newyork/?p=2505&lang=ar

٢٢. وزارة الموارد المائية العراقية. (٢٠١١، نوفمبر ١٢). الرزازة.
http://www.mowr.gov.iq:81/arabi/CWaterResourceslist.php

٢٣. شيخ أحمد، سراج الدين عبد اللطيف، والسرسي، مجدي عبد الحميد. (٢٠١٥). الموازنة المائية في سوريا ١٩٩٢–٢٠١٠. مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، العدد السادس عشر، الجزء الأول.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230120

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Alwash, Azzam, Istepanian, Harry, Al-Khatteeb, Luay, Tollast, Robert, & Al-Shibaany, Zeyad Yousif. (2018, August 30). Towards Sustainable Water Resources Management In Iraq. Iraq Energy Institute. (Publication Number: IEI 300818).
2. Council of the International Organization for Migration. (2007, November). Discussion Note: Migration and the Environment (MC/INF/288).
3. DTM Emergency Tracking. (2023, December 1-15). Climate-Induced Displacement – Central and Southern Iraq (Data Collection Period: 1-15 December 2023).
4. Internal Displacement Monitoring Centre. (2024). Global Report on Internal Displacement 2024. Humanitarian Hub Office.
5. Intergovernmental Panel on Climate Change. (2021, August 9). Climate change widespread, rapid, and intensifying [Report]. https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr
6. International Organization for Migration. (2012). International Dialogue on Migration (No. 18) Climate Change, Environmental Degradation and Migration.
7. International Organization for Migration. (2014). Outlook on Migration, Environment and Climate Change.
8. Rigaud, Kanta Kumari, de Sherbinin, Alex, Jones, Bryan, Bergmann, Jonas, Clement, Viviane, Ober, Kayly, Schewe, Jacob, Adamo, Susana, McCusker, Brent, Heuser, Silke, & Midgley, Amelia. (2018). Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration. International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank. GSDPM, World Bank Group.
9. Sironi, Alice, Bauloz, Céline, & Emmanuel, Milena. (Eds.). (2019). Glossary on Migration (International Migration Law No. 34). International Organization for Migration.
10. United Nations. (n.d.). Status of United Nations Framework Convention on Climate Change, New York, 9 May 1992. United Nations, Treaty Series, Vol.1771.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230120

11. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2020). The impact of climate displacement on the right to education (Working Papers on Education Policy).
12. United Nations International Strategy for Disaster Reduction. (2020). UNISDR Terminology on Disaster Risk Reduction.
13. United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs, Policy and Mediation Division. (2023, April). The interlinkages between climate, peace and security in Iraq (A desk review by PMD/DPPA).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0